

الإطار القانوني لمشروع الطاقة العابرة للحدود بين الجزائر والدول الافريقية
(الطاقات المتجددة نموذجاً)

The legal framework for the cross-border energy project between Algeria and
African countries (renewable energies as an example)

د. بن مالك أحمد، أستاذ محاضر أ

جامعة تامنغست

benmalekahmed01@gmail.com

د. الخال إبراهيم، أستاذ محاضر أ

جامعة تامنغست

elkhalbrahim@univ-tam.dz

تاريخ النشر: 2025/01/15

تاريخ الاستلام: 2024/03/18 تاريخ القبول: 2024/05/15

Summary

Energy security is a priority for several countries, and Algeria, like other countries, represents permanent and renewable energies as an alternative energy for it. It reflects new job opportunities and attracts investment and investors in the field of renewable and permanent energies, as renewable energies mean protecting human health as it is a pollution-free energy that preserves the environment.

Key words:

Energy, investment, sustainable development

الملخص

يعد الأمن الطاقوي ذا أولوية لعدة دول، والجزائر كغيرها من الدول تمثل الطاقات الدائمة والمتجددة الطاقة البديلة لها، فالدول المتقدمة تعمل جاهدة لتكون مساهمات هذه الطاقات في إنتاج الطاقة الكهربائية بأكبر قدر ممكن، حيث تعمل الدول على الحفاظ على البيئة كأحد الأولويات وتحقيق التنمية المستدامة والتي بدورها تعكس فرص عمل جديدة وتجذب الإستثمار والمستثمرين في مجال الطاقات المتجددة والدائمة، حيث أن الطاقات المتجددة تعني حماية صحة الإنسان كونها طاقة خالية من التلوث وتحافظ على البيئة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة، الإستثمار، التنمية المستدامة.

*مرسل المقال: د. الخال إبراهيم



مقدمة:

مما لا شك فيه أن الطاقة من ضروريات الحياة وعنصر هام لتحقيق التنمية المستدامة، وتضطلع هذه الأخيرة لتبلغ الأبعاد الاجتماعية والبيئية والإقتصادية ولتحقيق إنتاج وإستهلاك مستدام، إذ لابد من الربط بين الإستثمار والبيئة ومن شأن ذلك الربط أن يخفض تكاليف التدهور البيئي، كما لا تثار مشكلة الموارد فقط بقدر ما يثار مشكل السياسات والتكنولوجيات، وعلى هذا الأساس تدخل المشرع الجزائري بوضع سياسة وطنية لترقية الطاقات المتجددة منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي.

ولقد أثبتت النصوص التشريعية نوع من التأطير والإهتمام حول مدى توظيف الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية ومن بينها القانون 04/09 وقانون التحكم في الطاقة رقم 02/99 والقانون رقم 01/02 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، وسنسلط الضوء حول توظيف الطاقات المتجددة ونتحدث عن إطارها القانوني من خلال جذب المستثمرين بالإعتماد على التكنولوجيات الحديثة مع إهتمام السياسة الوطنية بهذا النوع من الطاقة.

وعليه فإن للإستثمار دور هام في الإقتصاد لإرتباطه بتكوين رأس المال بتوجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية، كما تطمح الجزائر إلى تطوير طاقاتها المتجددة من خلال حصول الجميع على الطاقة بأسعار معقولة وبشكل مستدام وهو محور الجهود الدولية المبذولة لمعالجة تغير المناخ، وبذلك نجحت عدة دول من خلال نصوصها التشريعية بتطوير إنتاجها وترشيد إستهلاكها بفرض أساليب وتكنولوجيا صديقة للبيئة.

ويكمن الهدف من هذه الدراسة في إبراز النصوص القانونية التي أطرت الطاقات المتجددة في الجزائر، ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة بهدف تطوير الإنتاج وترشيد إستهلاكها.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، ما مدى توظيف الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية من خلال جلب المستثمر الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من الاسئلة الفرعية هي:

- ما هي النصوص القانونية لتأطير الطاقات المتجددة في الجزائر وما مدى كفايتها؟

- ما العراقيل التي تواجه الإستثمار في الطاقات المتجددة؟

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الطاقات المتجددة المتاحة في الجزائر ومدى إسهامها في حماية البيئة وجلب المستثمرين الأجانب، إضافة إلى تحليل واقع الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قسمنا مداخلتنا إلى محورين:

أولاً: الإطار التشريعي المنظم للطاقات المتجددة في الجزائر

ثانياً: العراقيل التي تواجه الإستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر

أولاً: الإطار التشريعي المنظم للطاقات المتجددة في الجزائر

إن الحديث عن النصوص التشريعية المنظمة للطاقات المتجددة يقتضي منا الحديث عن علاقتها بالمخططات الوطنية المرتبطة بالتنمية المستدامة هذا ما سنتناوله في العنصر الأول من هذه الدراسة، ثم نتناول في العنصر الثاني النصوص القانونية المنظمة للطاقات المتجددة.

1. علاقة الطاقة بالأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

سعى المشرع الجزائري كغيره من التشريعات إلى ترقية الطاقات المتجددة من خلال دمجها ضمن المخططات الوطنية لتهيئة الإقليم لإرتباطها بالتنمية المستدامة إلا أن صدور النصوص التشريعية لا تكفي وحدها لتطوير الطاقات المتجددة ومنافسة الاقتصاد العالمي، كما أن الحكومات سعت جاهدة لتغطية النقص فوضعت قاعدة مؤسسية لتطوير الطاقات المتجددة التي تختلف جوهريا عن الوقود الأحفوري وعن الوقود النووي، ولا تسبب الطاقة المتجددة غالبا مخلفات ملوثة أو غازات تزيد من الاحتباس الحراري، بخلاف ما يسببه احتراق الوقود الأحفوري أو الذري، هذا ما جعل من الحكومة الجزائرية تسعى للبحث عن مصادر طاقة بديلة ودائمة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وتجدر الإشارة إلى ما نصت عليه الأجندة 21 " المتعلقة بعلاقة الطاقة بالأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن إستخدام الطاقة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والنقل، حيث دعت الأجندة إلى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثير السلبي لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة الأولية، أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد من التأثير البيئي غير المرغوب لقطاع الطاقة، مثل إنبعاث غازات الإحتباس الحراري، ، ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، إضافة إلى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة".

ونوه عدة مختصون إمكانية نفاذ الطاقة التقليدية منذرين بأزمة خطيرة، كما أن من بين المشاريع التي قامت بها الجزائر لحد الآن هو مشروع مزودج للطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل " والجنوب الجزائري بمساحاته الشاسعة يتوفر على كميات هائلة من أشعة الشمس،" يوفر إنتاجها ما يعادل سنتين مرة حاجة البلدان الأوروبية من الطاقة الكهربائي، وأربع مرات

ما يعادل حاجة العالم"، ومن الواضح أن "تكلفة إستغلال الطاقة الشمسية أعلى بكثير من تكلفة الطاقة النافذة البترول والغاز، وأن الأمور ستتحسن مع مرور الزمن" ورغم أن إحتياط الجزائر الغازي والبترولي يسمح بمواجهة الوضع لعدة عقود، "إلا أن التوقعات فرضت عليها التفكير في إستغلال الطاقة المتجددة، بإنجاز بعض المشاريع المتعلقة باستغلال طاقة شمسية للتزويد بالكهرباء، وإنشاء محطة تجريبية لاستغلال طاقة الرياح في تندوف مثلاً، (دشانة، 2017).

وبهذا الخصوص تم تكثيف الاستغلال والعمل من خلال توفير مصادر هائلة ومتنوعة من الطاقات المتجددة يمكن تطوير استعمالها واستخدامها لتساهم وبنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة، وهو مايعطي فرصة لإزدهار الاقتصاد الوطني الأمر الذي يكفل الحرية والاستقلال والأمن، بحيث يؤدي إلى تحقيق وفرة في إستهلاك المصادر التقليدية للطاقة ما يمثل فائضا للتصدير ويساهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية للنفط والغاز".

وعليه فالطاقة تعني الحرية والكرامة لأي شعب يملكها مثل المقومات، لذا ينص القانون 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة لأغراض التنمية المستدامة على "صياغة برنامج وطني لترقية الطاقات المتجددة كما ينص أيضا على التشجيع والدفع إلى تطويرها، وإنشاء مرصد للطاقات المتجددة، يعود له الفضل في ترقية الطاقات المتجددة وتطويرها (09/04، 2004/08/18)، وهو ما سنتحدث عنه بشكل مفصل في العنصر الثاني.

2. النصوص التشريعية المنظمة للطاقات المتجددة في الجزائر:

باستقراء النصوص التشريعية الخاصة بالطاقة يجد أن السياسة الوطنية للطاقات المتجددة تم تأطيرها بقوانين ونصوص تنظيمية أخرى، إضافة إلى النصوص ذات العلاقة التي تسبق الإشارة إليها، حيث تضمنت الجريدة الرسمية الصادرة يوم 28 مايو 2017 ثلاثة مراسيم تتعلق بالطاقات المتجددة وهي المرسوم التنفيذي رقم 17-166 المؤرخ في 22 مايو 2017 بشأن تعديل واستكمال المرسوم التنفيذي رقم 13-218 الصادر في 18 جوان 2013 والذي يحدد شروط منح المكافآت لتغطية تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، والرسوم التنفيذية رقم 17-167 المؤرخ في 22 مايو 2017 المتعلق بتعديل واستكمال المرسوم التنفيذي رقم 15-69 الصادر بتاريخ 11-02-2015 بشأن وضع إجراءات التصديق على منشأة الطاقة المتجددة واستخدام هذه الشهادات، وأيضا المرسوم التنفيذي رقم 17-168 المؤرخ في 22 مايو 2017 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 15-319 الصادر في 13 ديسمبر 2015 المحدد لإجراءات التشغيل للحساب الخاص رقم 302-131 بعنوان "الصندوق الوطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والإنتاج المزدوج".

وجاء بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 17-98 الصادر في 26 فبراير 2017 بشأن تحديد إجراءات المناقصة لإنتاج الطاقات المتجددة أو التوليد المشترك للطاقة وإدماجها في نظام الإمداد الوطني والطاقة الكهربائية، كما صدر مرسوما آخر تحت رقم 17-16 لمنح منتج للكهرباء، تم اختياره في إطار إجراء المناقصة بتاريخ 26 فبراير 2017، باستخدام منشآت

الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية والرياح والطاقة الحرارية الأرضية، استعادة النفايات، الطاقة المائية الصغيرة والكتلة الحيوية، حيث تستفيد هذه المنشآت من بيع الكهرباء بسعر شراء مضمون.

كما عدل المرسوم رقم 16-17 وضع إجراءات التصديق لأصل الطاقة المتجددة واستخدام هذه الشهادات، بعد اختياره كجزء من إجراءات المناقصة، وقبل بدء تشغيل منشأة توليد الكهرباء ذات المنشأ المتجدد أو التوليد المشترك رغبة الراغبين في الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب المخطط الخاص والتي ستطبق على تنظيم الكهرباء والغاز، وشهادة ضمان منشأة الطاقة المتجددة، أما بالنسبة لمرافق إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة فتبلغ طاقتها 1 ميغاواط أو أكثر، لذلك فإنه يجب على المنتج أن يقوم على نفقته الخاصة بتثبيت أجهزة وبرامج قياس البيانات لتحديد إمكانيات الطاقة الحقيقية في موقع تركيب منشأتها التي سيتم التصديق عليها من قبل مختصي الطاقة المعتمدين، وبالإضافة إلى ذلك سيتعين عليها توفير جهاز لتسجيل بيانات القياس وبيانات محسوبة تتعلق بإمكانات الطاقة الحقيقية لموقع تركيب منشأتها، والمنشآت المعنية بشهادة ضمان لمصدر الطاقة المتجددة، قبل وضعها حيز الخدمة.

ونوه أن المرسوم 168-17 قام بتعديل المرسوم التنفيذي المؤرخ في 13 ديسمبر 2015 تحت رقم 15-319 والمحدد للقواعد التفصيلية لتشغيل الحساب الخاص بالهدف رقم 131-302 بعنوان " الصندوق الوطني لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والتوليد المشترك".

كما لا يخفى أن الهدف من البرنامج الوطني 2030-2011 بإدماج الطاقة المتجددة في الطاقة الوطنية هو المحافظة على الموارد غير المتجددة، وتنوع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، وهذا يعتبر تحديا كبيرا أمام الجزائر، وفي البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2023-2011، وتقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لا سيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية.

وقد نص القانون رقم 04-09 في مواد من 08 إلى 12 على البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، وقد كان للقانون رقم 01-02 السبق في وضع أساس لتحرير هذا القطاع ووضع إجراءات من أجل ترقية إنتاج الكهرباء إنطلاقا من الطاقات المتجددة، وكذا إدماجها في الشبكة الإنتاجية، وفي إطار تطبيق هذا القانون تم الإعلان عن المرسوم المتعلق بتكاليف التنويع، حيث نص على تعريفات تفاضلية على الكهرباء المنتجة إنطلاقا من الطاقات المتجددة والتكفل من طرف مسير شبكة نقل الكهرباء على حسابه الخاص بإيصال التجهيزات الخاصة.

لذلك حاول المشرع من خلال القانون 01-02 اتخاذ عدة سياسات داعمة متمثلة في " إجراء مناقصات تنافسية عامة من أجل تطوير مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى الخاصة بالقطاع الخاص، الذي يضمن شراء الطاقة المنتجة من مصادر متجددة

" وقد تم تبني تعريف تغذية شبكة مميزة بموجب القانون رقم 01-02 حيث " صدر قرار تحت رقم 04-92 بشأن تنويع تكاليف إنتاج الطاقة، والذي لا يزال غير معمول به".

وتداركاً من المشرع الطاقوي فيما يتعلق بالربط بالشبكة فرض المرسوم التنفيذي 06-428 المؤرخ في 26 نوفمبر 2006 والمرسوم التنفيذي 06-429 المؤرخ في 26 نوفمبر 2006 أولوية لربط ونقل الطاقة المنتجة من مصادر متجددة، حيث جرى إعداد الاشتراطات الخاصة بالطاقة المتجددة في كود الشبكة و قد تم وضع خرائط تفصيلية للشبكات لمواقع الطاقة المتجددة العينة (article)، كما سمح القانون 01-02 للقطاع الخاص باستغلال الطاقة من المصادر المتجددة، وحالياً، " إجمالي سعة توليد الكهرباء التقليدية بواسطة منتجي الطاقة المستقلين يمثل حوالي 2886 ميغاواط. مع ملاحظة أنه لا يوجد منتجون مستقلون للطاقة من مصادره المتجددة ومع ذلك لا يوجد أي قرار يحدد شروط بيع فائض الكهرباء لشبكة الطاقة، لكن قد يصدر القرار في قادم الأيام (حدة و إيمان، 2018) .

وبالرغم من إنشاء صندوق للطاقة المتجددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-423 لسنة 2011 ، إلا أن التمويل والاستثمار كان قاصراً حيث لا توجد سياسة لتوفير الضمان المالي لمستثمري القطاع الخاص لضمان الدفع بموجب اتفاقية شراء الطاقة، كما لم يوجد إعفاء من الرسوم الجمركية أو مزايا ضريبية داخلية لمشروعات الطاقة المتجددة " يضاف إلى ذلك " قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع بأسره والذي يشكل عائقاً كبيراً في الإعتماد على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد والمجتمع نحو مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، الأمر الذي يساعد على توضيح الحقائق الاقتصادية والبيئية والفنية في هذه المجالات " (بوزيد و محمد، 2016).

ثانياً: معوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة

يلعب التعامل مع قضية تغيير المناخ بكفاءة دوراً مهماً لإزدهار الشعوب، ويظهر ذلك جلياً في دور الطاقات المتجددة في تحقيق التوازنات الاقتصادية وزيادة إمدادات الطاقة ودفع عجلة التنمية وبالتالي فإن الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأخضر يجعل منه أحد أكبر الفرص الاستثمارية المغرية للخواص وللحكومات حيث يمكن أن يفتح الاستثمار في الطاقة المتجددة أفاقاً جديدة للتعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة، وهذه الأخيرة يمكن أن تقوم بدور ريادي يغني الحكومات عن التكاليف الحالية المكلفة نسبياً، كما أن التقنيات الجديدة أثبتت فاعليتها الكبيرة وبتكلفة معقولة مما يجعلها تعود بالإيجاب على الحكومات والمستثمرين على حد سواء وعلى المستهلك كذلك، إلا أن عملية الاستثمار تعترضها غالباً صعوبات ومعوقات قد تتباين وتختلف حدتها من مرحلة لأخرى سنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

1. عائق عدم وضوح نموذج للتنمية:

عرف العالم الإقتصادي تغيرات والتنمية أحد العناصر المؤثرة في هذا التغيير، حيث عرف نموذج التنمية في مجال الإستثمار في الجزائر وتعرض إلى هزة عنيفة بفعل هذا التغيير وعدم الوضوح، كما أن التغيرات التي عرفها مسار التنمية خلال الفترة الممتدة من الإستقلال وحتى يومنا تميزت أساساً بالتحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، غير أنه وفي كل المراحل يتبين عدم وضوح الرؤية بالنسبة لنموذج التنمية لأن التحولات المختلفة التي عرفها الإقتصاد الجزائري كانت تتم بفعل الظروف التي تعرفها المرحلة، ولم تشكل في أي لحظة من اللحظات مساراً متناسقاً من الإجراءات أو السياسات الهادفة إلى بناء نمط محدد من الإقتصاد.

ولهذه الأسباب كانت الانعكاسات سلبية على عملية الإستثمار، ذلك أن عدم الوضوح الذي تميز به نموذج التنمية أدى إلى هدر للموارد والطاقات بفعل تعطل آلة الإنتاج من جهة وإلى غياب التخصيص الصحيح للموارد من جهة أخرى الأمر الذي أبقى صفة تبعية الإقتصاد الجزائري للخارج وإن كانت الظروف الاقتصادية العالمية وراء هذه التحولات فإن جانباً كبيراً من المسؤولية يلقى على التغيير غير المخطط والمفاجئ للقرار الاقتصادي" (جميلة، 2018).

فالواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والإستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة، ولا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية" (البياتي، 2008)، كما لا يخفى أن كثيراً مما يعده السياسيون في السلطة إيديولوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي. " (عائشة، 2008).

وتسعى عدة دول إلى وصف بعض الشعوب بالإرهاب ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو ما يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد، كما أن "استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدولوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن العالم العربي، أو اتباع الوصايا الليبرالية الجاهزة ومنها نظريات التبعية الكاذبة، وغيرها ساعد على إعطاء الدول النامية نصائح خاطئة، إذ يقدم هؤلاء المختصين هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي جد صعب في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه الهيئات والسلطات السياسية وليس الإقتصادي المختص في هذا المجال" (سفيان، 2018).

ومما زاد المشاكل الاقتصادية هو إمتلاك السياسي القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ويقرر قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم وهو يجهل النتائج المتوخاة من قراراته، لذلك لا يفضل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار خارج دولهم ويكون ذلك الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال، مع الإشارة إلى أن "النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة.

ولما كان القرار السياسي هو حاصل جميع الظروف المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا تربط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان قد تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما يؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية وهنا تجد أن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التكافل والتعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون".

2. العوائق البيروقراطية الإدارية للإستثمار في الطاقات المتجددة:

تعتبر الإدارة وسيلة تنفيذ السياسة العامة للدولة عن طريق إصدار اللوائح والقوانين والأنظمة والمراسيم التنفيذية والقرارات، وهي بذلك تدخل في علاقة مباشرة مع كل المتعاملين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العتيبي، 2002)، فإذا كانت الإدارة قادرة على التأقلم مع تحقيق الرغبات الشعبية فذلك دليل على قوة الدولة ومدى تقدمها واستمرارها، كما أن الإدارة تستمد تلك القوة والصلابة من سلطة الدولة وتستمد عجزها من عجز الدولة، وبما أن مجمل القرارات التي تترجم إرادة المجتمع تصدر عن الإدارة لذا لزاماً يعد ضرورياً أن يتمكن المجتمع من بناء إدارة قوية نستجيب لطموحاته (CHUCED، 2003).

يضاف إلى ما سبق الدور الذي تلعبه الذهنيات القائمة على الشأن العام، و" التي تترجم استمرار سلوكيات الاستبداد البائدة"، كالهيمنة والتسلط وتجنب أداء العمل في ظل الشفافية ومحافظة البعض الآخر على سلوكيات إدارية موروثية عن عهد

الدولة المالكة والموزعة والمنتجة، ومن خلال ما سبق فإن الإدارة بسيطرتها على النشاط الاقتصادي تسعى للقضاء على البيروقراطية والتقليل منها، حيث أن المزايا التي تقدمها الدول للاستثمار من طرفها تكون غير ذات قيمة في ظل بيروقراطية الطاغية للأجهزة الحكومية، (رقابة إدارية قبل إنجاز المشروع، يكون فيه السلطة التقديرية للإدارة في قبول أو رفض الاستثمار)، كما أن هناك آلية أخرى وهي الشباك الوحيد غير المركزي والمنشأ على مستوى كل ولاية وهو يتألف من ممثلي الإدارات ذات العلاقة (التنفيذي و 356/06).

ولقد حددت المهام الموكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI عبر المرسوم التنفيذي 17-100 المعدل والمتمم، للمرسوم التنفيذي 06-356 من أبرزها: "جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين، ومساعدتهم ومرافقتهم في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز، وتسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها، وتسهيل تعاون الإدارات المعنية مع المستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط إستغلالها وإنجاز المشاريع وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه وترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج تسيير المزايا طبقا لأحكام القانون رقم 16-09".

3. العوائق المالية للاستثمار في الطاقات المتجددة:

يتولى إعداد السياسات المالية والنقدية مجلس للنقد والقرض وبالرغم من وجوده إلا أن العجز بقي قائما، حيث يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة المالية، كما يلاحظ إضافة إلى ما سبق أن العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي هي علاقة تبعية في التمويل وفي تنفيذ السياسات ثم الجهاز المصرفي والمالي يعرف إختفاء شبه معدوم من حيث الشفافية في نشاطه وفي تقديم وإظهار الحقائق المصرفية الحالية" لذلك نسمع يوميا أعمال التفریط وسوء الإدارة في الجهاز المصرفي والمالي، وضعف قدرات التمويل الذاتي وما ينتج عن ذلك من آثار لهذه الأسباب مجتمعة"، حيث يظهر أن الجهاز المالي والمصرفي غير مؤهل لمواكبة التطورات التي يفرضها التحول نحو اقتصاد السوق، والميكانيزمات التي يعمل بها حاليا لن تسهل الظروف لقيام وتوسع الاستثمار في جميع النواحي بما فيها مجال الطاقات المتجددة.

حيث يعاني جهاز الإنتاج والاستثمار من ضغوط ناتجة أساسا من ضغوطات مختلفة يعرفها النظام المالي والمصرفي السائد في الجزائر والتي أثرت في أداء عمله، حيث يعاني هذا النظام المالي والمصرفي من تخلف أساليب العمل المصرفي ونقص ثقة المتعاملين الاقتصاديين مع غيرهم وكثرة الإجراءات البيروقراطية، وغياب نظام متكامل يعبر عن سياسة مالية ونقدية وطنية موحدة.

وفي ضوء هذا الإشكال سعت الجزائر لإيجاد حلولاً من بينها إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية من أجل ترقية أدوات جديدة ضرورية لتدخل الحكومة في التمويل والتنمية ليستحدث الصندوق الوطني للاستثمار، و تندرج هذه المبادرة في إطار استكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي أطلقتها الحكومة والصندوق الوطني للاستثمار المكلف بتمويل إنشاء

وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة بـ "الرياح" و "تسيير المخاطر" دون المساس بالنظام العام، والذي له علاقة مع السياسة العامة للحكومة".

ومن الوجهة القانونية وفي سبيل تشجيع الاستثمار لقد وسع المشرع في طرق تمويل الطاقات المتجددة والمشاركة من خلال تعديل المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 15-319 كما يلي: ".... من الإتاوة النفطية وغيرها من الرسوم المحددة عن طريق التشريع، وجميع الرسوم الأخرى"، أما برنامج التحكم في الطاقة فإنه يمول عن طريق "إعانات الدولة"، وعائدات الرسم على الاستهلاك الوطني للطاقة، إضافة للرسم على الأجهزة الموفرة للطاقة، والغرامات المقررة في إطار القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة، وكذا عائد تسديد القروض غير المسددة الممنوحة في إطار التحكم في الطاقة وجميع الموارد والمساهمات الأخرى"، وكما لا يخفى أن جنوب إفريقيا وصلت إلى هذا المستوى لأنه كان هناك نظام بيئي مقترن بالعوامل المختلفة التي سمحت لجنوب إفريقيا في غضون ستة سنوات بجذب 15 مليار دولار الإستثمار الخاص، حيث أن الاستثمار الخاص ضروري للغاية للسماح بأمرين: الأول نشر فعال للمصادر المتجددة والثاني أنها بتكلفة أقل.

وتجربة جنوب إفريقيا الرائدة في هذا المجال نجحت، لأن لديها قطاعا مصرفيا سلسا باعتبار أن الوصول إلى التمويل هو المفتاح ولأن لديها إرادة سياسية واضحة اتجاه المستثمرين، حيث أن الإطار التنظيمي تحرك في هذا الاتجاه، وكانت هناك إمكانية حقيقية للتنبؤ، وهذا ما يحتاجه المستثمرين في الجزائر مع ملاحظة وجود مبادرة حقيقة هامة وهي أنه لا يكون هناك أي فساد في عملية تقديم العطاءات.

وهنا يمكننا القول أن حكومة جنوب إفريقيا نظرا لما لديها رؤية واضحة، كانت قادرة على تنفيذ عقود باهضة الثمن حاولت جلب المستثمر الأجنبي لذلك قررت الشركات الاستثمار في جنوب إفريقيا لخلق فرص عمل، ولأنها كانت تعرف الأهداف، وأن الاستثمارات ستكون مربحة اليوم تعد جنوب إفريقيا بمثابة قاعدة لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

وهذا هو النموذج الذي يمكن للجزائر إنتاجه بالكامل مقارنة مع جنوب إفريقيا كنموذج رائد في الطاقات المتجددة، وإذا كان من الضروري القيام بذلك الآن لأن تغير المناخ يتحرك بشكل أسرع بكثير مما نعتقد. ومن هنا جاءت الفكرة الأساسية لتعزيز هذه الجهود وتسريعها الآن لتطوير كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

خاتمة:

إن التوجه لخيار الطاقات البديلة والمتجددة أصبح ضروريا في سياق التحول نحو نموذج تنمية مستدامة، وللنهوض بإقتصاد أي دولة لابد من الإعتماد على سياسة طاقوية حقيقية تكون بديلة عن الطاقات المألوفة التقليدية كالبترول والغاز، وبالتالي ترشد مواردها وتحافظ عليها للأجيال القادمة بإدارتها بكفاءة عالية من أجل دعم تنميتها المستدامة.

وعليه يمكن القول أن الطاقات المتجددة هي من أفضل الوسائل والمصادر للطاقات في المستقبل التي يمكنها أن تقوي المركز الجيوستراتيجي للجزائر بحسب موقعها الجغرافي، وهو محل إهتمام عدة شركات عالمية مهمة بهذا النوع من الإنتاج، وفي ظل إهتمام الدول بالطاقات المتجددة من شأن ذلك أن يخلق فرص عمل ويخفض التكاليف البيئية. وسعت الجزائر بوضع برامجها الوطنية للبحوث في مجال مرافقة إستراتيجياتها من أجل تطوير طاقاتها المتجددة من أجل التحكم الفعال في عمليات تحويل وتخزين هذا النوع من الطاقات، كما تسعى الجزائر جاهدة على إنتاج طاقاتها المتجددة لتغطي حوالي 35 % من الطلب في آفاق 2040 لاسيما الطاقة الشمسية.

ومن بين التوصيات التي يمكن توجيهها لعلها تثري البحوث القادمة وهي:

- لا بد من تحيين التشريعات المتعلقة بالطاقات المتجددة والإستثمار ووضع حوافز من شأنها ضمان الأمن القانوني للتعاملين.
- فتح المجال مع الإستثمارات المحلية والأجنبية بتشجيع المبادرات المقدمة من طرفهم.
- مواكبة التطورات الإقليمية بتوجه معظم الدول إلى الطاقات المتجددة بإعتبارها صديقة البيئة، ورغبة معظمهم بالتخلي عن الطاقات النووية.
- إستغلال الحاجة الأوروبية للطاقة لاسيما الظروف التي تمر بها هذه الدول من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، من خلال الإسراع في الإستثمار في هذا النوع من الطاقات، نظرا للموقع الجغرافي الذي تحظى به الجزائر كونها بوابة الدول الإفريقية.

قائمة المراجع والمصادر:

- ✓ article, h. / . (s.d.). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مركز تنمية الطاقات المتجددة. 1446.
- ✓ CHUCED. (2003). , Examen de la politique de l'investissement en Algérie. étude . 32.
- ✓ البياتي، ف. ر. (2008). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، -أطروحة دكتوراء -، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. 2008. 230 .
- ✓ العتيبي، ص. (2002). تطور الفكر والأنشطة الإدارية، ط1، عمان، الأردن، دار ومكتبة الخلد.
- ✓ القانون 09/04. (2004/08/18). المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 52.

- ✓ بوزيد، س. & محمد، ع. آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 6، جامعة مستغانم، الجزائر .
- ✓ جميلة، ق. (2018). الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، -أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية. 114 .
- ✓ حدة، ر. & إيمان، ر. (2018). الطاقة المتجددة خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مشروع تطبيق الطاقة التنمية الفوتوفولطية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد 6ديسمبر 2018، جامعة الوادي، الجزائر، -115 . 117.
- ✓ حورية دشانة. (2017). الطاقة المتجددة في الجزائر، دراسة في التحديات، مذكرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 69-82. جامعة بسكرة.
- ✓ رقابة إدارية قبل إنجاز المشروع، يكون فيه السلطة التقديرية للإدارة في قبول أو رفض الاستثمار.(s.d.).
- ✓ سفيان، ع. (2018). مكافحة الارهاب الدولي في منطقة الساحل الإقليمي"، -أطروحة دكتوراء-، جامعة مستغانم، الجزائر، . 46.
- ✓ عائشة، ع. (2008). إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس، - مذكرة ماجستير - كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،. 145-162 .